



المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الشؤون البحرية*
الاجتماع الرفيع المستوى الأول والمشارك بين القطاعات لكبار
المسؤولين الأفريقيين الشؤون البحرية ورشة العمل الخامسة
والمشاركة بين القطاعات للخبراء الأفريقيين في الشؤون البحرية
أديس أبابا، إثيوبيا، 3-6 ديسمبر 2012

DECL/ /II/ / 2012

إعلان أديس أبابا
حول الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050

)



6 ديسمبر 2012

إعلان حول الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الاجتماع الوزاري للمؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الشؤون البحرية الذي عقد في أديس أبابا من 3 إلى 6 ديسمبر 2012 تحت الرئاسة المشتركة لمعالي السيدة سعاد بن جاب الله الوزيرة الجزائرية للتضامن الوطني والأسرة والتي ترأست مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن الشؤون البحرية الذي عقد في أديس أبابا في 21 أبريل 2012 والسيد فلاننتين ديونتتين أجوسو، وزير الاقتصاد البحري لجمهورية بنين التي ترأس الاتحاد.

إذ نستلهم الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (المادتين 3 و4)؛

وإذ نشير إلى المقرر (XIII) ASSEMBLY/AU/DEC.252 الذي اعتمده الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة في سرت، ليبيا، في يوليو 2009، والذي أعرب فيه المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء تصاعد الانفلات الأمني في المجال البحري لأفريقيا ورحب بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية لوضع استراتيجية شاملة ومتماسكة لمواجهة التحديات والفرص البحرية في أفريقيا.

وإذ نشير أيضا إلى مقرر الدورة العادية الخامسة عشرة للمؤتمر، التي عقدت في كمبالا، أوغندا في يوليو 2010 [المقرر (XV) ASSEMBLY/AU/DEC.294] والذي أعرب فيه المؤتمر عن دعمه للجهود التي تبذلها المفوضية بهذا الخصوص، بما في ذلك وضع استراتيجية بحرية متكاملة لإدارة المجال البحري للقارة.

وإذ نشير كذلك إلى البيان الصادر عن الاجتماع الـ242 لمجلس السلم والأمن الذي عقد في أديس أبابا بتاريخ 04 أكتوبر 2010، والذي رحب بالجهود التي تبذلها المفوضية و"تتطلع إلى وضع استراتيجية بحرية متكاملة لأفريقيا على جناح السرعة"

وإذ ندین بشدة جميع الأنشطة غير المشروعة في المجال البحري لأفريقيا؛

وإذ نرحب بالمبادرة التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 205

وإذ يساورنا القلق إزاء المخاطر المتزايدة على التنمية المستدامة والمرتبطة بمواطن الخطر والضعف للمجال البحري الأفريقي والتي تشمل: الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ودفن جميع أنواع الملوثات البحرية، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر، وسرقة النفط والقرصنة والسطو المسلح في البحر، الخ.

وإذ يساورنا القلق أيضا من أنه بالإضافة إلى الخسارة في الإيرادات، فإن الاتجار غير المشروع في المجال البحري لأفريقيا يغذي العنف وانعدام الأمن والفساد ويمول شراء الأسلحة ويفسد الشباب ويسبب التلوث البيئي ويزعزع استقرار الحياة المجتمعية؛

وإذ نقر بأهمية التعاون بين الوكالات وعبر الحدود في وضع وتنفيذ السياسات البحرية، لا سيما في مجالات السلامة والأمن وحماية البيئة البحرية والعمل البحري؛

وإذ نقر أيضا بجميع المبادرات الجارية المتعلقة بالمجال البحري لأفريقيا والتي تشمل ندوة القوة البحرية لأفريقيا ومساعي جمعيات إدارة الموانئ الأفريقية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا واتحاد الشاحنين الأفريقيين ومساعي أصحاب المصلحة

وإذ نقر كذلك بمذكرة تفاهم أبوجا ومذكرة تفاهم المحيط الهندي، ومذكرة تفاهم البحر الأبيض المتوسط حول المراقبة من قبل دولة الميناء ومدونة قواعد سلوك جيبوتي وآلية النيباد التنفيذية

المشتركة لاتفاقيتي نيروبي وأبيدجان في تنفيذ البيئة البحرية والساحلية وكذلك الميثاق الأفريقي للنقل البحري؛

وإذ ندرك الترابط بين التنمية الاقتصادية في أفريقيا والسياسات المستدامة لاستغلال البيئة البحرية في أفريقيا وحمايتها والمحافظة عليها؛

إذ ندرك أيضا الحاجة إلى تعزيز خلق الثروات من المجال البحري لأفريقيا والاستفادة الكاملة من فرص الثروات الكامنة هما من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا؛

وبعد أن نظرنا أيضا في مداورات الاجتماع الرفيع المستوى الأول والمشارك بين القطاعات لكبار المسؤولين الأفريقيين للشؤون البحرية واجتماع الخبراء للمؤتمر الوزاري اللذين عقدا في أديس أبابا في الفترة من 3 إلى 4 ديسمبر 2012 وفي 5 ديسمبر 2012 على التوالي؛

ندين بشدة جميع الأنشطة غير الشرعية في المجال البحري لأفريقيا، بما في ذلك أعمال القرصنة وما يترتب عليها من أخذ الرهائن من البحارة الذين يشاطر الاتحاد الأفريقي آلام أسرهم؛

في ضوء ما تقدم وعلى أساس تقرير الاجتماع التمهيدي المشترك بين القطاعات للخبراء الأفريقيين في الشؤون البحرية على نحو ما استعرضه الاجتماع الرفيع المستوى الأول والمشارك بين القطاعات لكبار المسؤولين الأفريقيين في الشؤون البحرية

نلتزم بما يلي:

تعزيز ودعم التعاون بين الوكالات لمعالجة التحديات والفرص البحرية على المستويات الوطنية فضلا عن تعزيز التعاون العابر للحدود والإقليمي الفرعي؛

اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تصديق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة والاستفادة الكاملة من الأحكام الواردة في هذه الصكوك المختلفة.

وكذلك:

نعتمد الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 التي تبلور رؤية أفريقية شاملة ومترابطة ومتعددة المستويات وذات محور أفريقي وطويلة الأمد لمعالجة التحديات والفرص البحرية؛

نعتمد أيضا خطة العمل لتفعيل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050

نعرب عن دعمنا غير المشروط لهذه المبادرة البالغة الأهمية ونؤكد للمفوضية تعاوننا الكامل ونطلب أيضا أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بدعم هذه الاستراتيجية التي تستوي معايير الأمن العالمية وتعزز كرامة الأجيال القادمة من المواطنين الأفريقيين؛

نحن مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية على عدم إذخار أي جهد من أجل تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050

نقوم أيضا بما يلي:

إجراء استعراض للاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 كل ثلاث سنوات وتقييم سنوي لتنفيذ خطة عمل تنفيذ الاستراتيجية مرة في السنة بغية تفعيلها.

وبالتالي:

نجيز الاقتراح القاضي بإنشاء إدارة كاملة وقائمة الذات للشؤون البحرية لكي تقوم على نحو تام بمعالجة التحديات والفرص الجيواستراتيجية الشاملة والمتعددة الأوجه المتعلقة بالطرق المائية الداخلية والمحيطات والبحار.

نجيز أيضا الاقتراح القاضي بإنشاء مجموعة رفيعة المستوى لمناصري الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050. وستعمل المجموعة الرفيعة المستوى التي ستتألف من قادة أفريقيين مختارين على مستوى رفيع من خلال كسب التأييد على صعيد أفريقيا والعالم

للاضطلاع بتعزيز المصادر المادية وغير المادية الضرورية في مجال السلطة والارادة السياسية والآراء، فضلا عن حشد الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050.

نطلب من المفوضية متابعة جميع جوانب هذا الإعلان ورفع التقرير عن ذلك إلى المؤتمر المقبل للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الشؤون البحرية الذي سوف ينعقد أثناء السنة المالية 2013.

نطلب من المفوضية أيضا اتخاذ الخطوات الضرورية لاعتماد الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 في يناير 2013 خلال الدورة العادية العشرين لمؤتمر الاتحاد.

* الوزراء، أعضاء الحكومات/الوزارات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المتعاملين مع مختلف القطاعات المتصلة بالمجال البحري لأفريقيا بما يشمل من بين أمور أخرى: الطاقة، والاقتصاد، والمياه، ومصادر المياه، والعدالة/القانون، والتخطيط والتنمية، والسياحة، والدفاع، والسلامة، والأمن، والشؤون الاجتماعية، ومكافحة المخدرات، والمصائد، والنقل البحري، والموانئ، والمرافئ والبنية التحتية البحرية، والتجارة، والعمل، والبيئة الحرية، وتغير المناخ، والنفط، والغاز، وقطاع التعدين، والبحوث العلمية، والعلم والتكنولوجيا، وغيرها.